



كورونا يربك الوضع المالي

دبي تبيع سندات دولية للعودة لأسواق الدين العام

هوامش سندات دبي الحالية لا تتناسب مع أرقام الدين الأساسي والعجز في الميزانية

وأضافت في تقرير الثلاثاء "عملية التصنيف ستستغرق إحصاءاً أكثر تفصيلاً عن الوضع الائتماني لدبي". وفي يوليو، قالت وكالة ستاندراند بورز إن اقتصاد دبي قد ينكمش 11 في المئة في العام الجاري، إذ خفضت التصنيف الائتماني لشركتين من كبريات الشركات العقارية في الإمارة إلى مستوى مرتفع المخاطر.

ويأتي الإصدار في الوقت الذي تعكف فيه الإمارات وإسرائيل على تعزيز الاستثمار بين الدولتين بعد الاتفاق الشهر الماضي على تطبيع العلاقات.

عدم تصنيف دبي قد يبعد المستثمرين عن طرح الدين لأن ذلك يتطلب إفصاحاً عن الوضع الائتماني

وكانت دبي قد كلفت بنوكاً لتقديم المشورة بشأن عودتها إلى أسواق الدين العالمية في ظل مساعي دعم ماليتها المتضرة.

وقدردت شركة الأبحاث كابيتال إيكونوميكس ومقرها لندن أن إجمالي الديون المستحقة على حكومة دبي والكيانات المرتبطة بها حوالي 15.9 مليار دولار يصل أجلها في العام المقبل منها 13.7 مليار دولار مستحقة على الكيانات التابعة. وأضافت أن اقتصاد دبي قد ينكمش حوالي 12 في المئة العام الجاري. ونتيجة تضرر قطاعات اقتصادية حيوية من الجائحة، سبق وجمعت العام الجاري 3.6 مليار دولار من خلال أدوات دين مختلفة.

ويشمل ذلك تسهيلات دين إسلامية لمدة عشرة أعوام بقيمة 7.7 مليار درهم وقرضاً ثنائياً لمدة سبعة أعوام حجمه 275 مليون دولار وقرضاً لمدة ثمانية أعوام بمليار درهم وأدائين للدخل الثابت بمليار درهم و700 مليون دولار.

باعثت دبي سندات دولية في أول عملية بيع لها في أسواق الدين العام منذ ست سنوات مدفوعة بتداعيات أزمة كورونا خصوصاً على القطاعين العقاري والسياحي في وقت تقول فيه مؤسسات ائتمانية ومالية إن هوامش هذه السندات غير متناسبة مع مؤشرات الدين ونسبة العجز في الموازنة.

وقال مدير صندوق آخر إن التسعير "رائع" النسبة لدبي. وقال "من المنطقي أنهم قادرين على الإصدار بخصم" بعد إصدار ديون ناجح للجارة الأكثر ثراءً أبوظبي الشهر الماضي.

ويأتي أول إصدار دين عام للإمارة وهي مركز للتجارة والسياحة في الشرق الأوسط منذ 2014 في ظل تراجع اقتصادي حاد أحيا مخاوف بشأن المالية العامة لدبي وأعاد للاذهان أزمة ديون عام 2009 التي عرقلت اقتصادها. وتظهر نشرة طرح السندات أن ميزانية دبي ستسجل عجزاً بـ3.2 مليار دولار في العام الجاري. كما أظهرت أنه بينما تبلغ الديون المباشرة للحكومة حوالي 34 مليار دولار في نهاية يونيو، فإن دبي لم تضع تقديرات مجمعة لإجمالي الديون القائمة للكيانات التابعة للحكومة.

وقال مدير صندوق ثانٍ "إنها دائماً واحدة من النقاط السلبية الكبيرة لدى دبي، لكنه في الحقيقة أكثر سرّ مفضّل. وبوضوح، السوق لا تتعامل مع الأرقام في ظاهرها أيضاً". مضيفاً أن هوامش سندات دبي الحالية لا تتناسب مع ما تشير إليه أرقام الدين الأساسي والعجز". ورفض جميع مديرى الصناديق ذكر أسمائهم. وقالت شركة أزرور إستراتيجي للاستشارات والأبحاث إن دبي غير مصنفة، مما قد يبعد مجموعة من المستثمرين عن طرح الدين.

الضغوط المالية تدفع العراق إلى طلب الإعفاء من اتفاق أوبك+ مجازفة خفض صادرات النفط تشطب إيرادات الطاقة من الموازنة العامة

وكشف انحصار الصادرات عمق الأزمة، حيث تراجعت صادرات النفط العراقية بنحو 8 في المئة بما يعادل 300 ألف برميل يوميا منذ بداية يونيو، وفقاً لبيانات الشحن ومصادر في القطاع، مما يشير إلى أن ثاني أكبر منتج في أوبك يقترب من الوفاء بتعهداته في اتفاق خفض الإمدادات بقيادة أوبك.

وكانت منظمة أوبك وحلفاؤها، في ما يعرف باسم أوبك+، قد بدأوا في صفقة لخفض غير مسبوق في الإمدادات في مايو لدعم أسعار النفط التي تعصف بها أزمة فيروس كورونا. ويخفض العراق الإنتاج بمعدل 1.06 مليون برميل يوميا بموجب الاتفاق. وتشير الأرقام إلى أنه بينما يحرز العراق تقدماً، فإنه لم يف بعد بتعهداته كاملاً.

وكان العراق متردداً في الانضمام إلى الجهود السابقة لخفض الإمدادات بقيادة أوبك والتي بدأت في 2017، وكان في بعض الأحيان أقل أعضاء أوبك امتثالاً للاتفاق. وتعرضت التوازنات العامة للعراق خلال حرب الأسعار الأخيرة لضربات متتالية بفعل انهيار أسعار النفط في الأسواق في وقت تشهد فيه موارد البلد نقصاً ملحوظاً، الأمر الذي يجعله أقل قدرة على تحمل الصدمات.

ويعتمد البلد بشكل كبير على صادرات النفط التي تشكل نحو 97 في المئة من موارد الموازنة وتحاول الحكومة دون جدوى إنعاش القطاع الصناعي والزراعي والتجاري لتوفير إيرادات إضافية.

ويعاني العراق من فوضى سياسية واقتصادية وأمنية في ظل حرب واسعة ضد الإرهاب وانتشار الفساد في مفاصل الدولة وشلل النشاط الاقتصادي، ما أدى إلى اختلالات وعجز قياسي في الموازنة العامة. ومنذ عام 2014، واجهت بغداد أزمات عديدة بدأت بالحرب على تنظيم داعش، وصدمت أسعار النفط بالتزامن مع الأزمة الصحية العالمية.

ودفعت الأزمات المتتالية البلد إلى الاقتراض الخارجي من العديد من الدول والمؤسسات المالية مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، لسد العجز الناجم عن تراجع إيرادات صادرات النفط. وسط تحذيرات من عواقب الديون في المستقبل.

عكس اعتراف العراق طلب إعفائه من اتفاق أوبك+ عمق الضغوط على المالية العامة للبلاد جراء تراجع صادرات الخام، الأمر الذي أدى ببغداد لمراجعة التزاماتها وحاجتها لتعبئة الموارد مهما كانت التكاليف من أجل إسكات غضب المحتجين الذين يواصلون الاحتجاج على سوء إدارة أسوأ أزمات تعيشها البلاد.

انخفاضاً من 2.763 مليون برميل يوميا في يوليو. وذكرت الوزارة أن متوسط صادرات العراق من كركوك عبر جبهان بلغ 97 ألف برميل يوميا في أغسطس وكان متوسط سعر الخام 43.70 دولار للبرميل. وقال الوزير الأربعاء، إن إقليم كردستان العراق شبه المستقل لا يزال يصدر النفط دون استشارة الحكومة الاتحادية.

إحسان عبد الجبار
نسعى للحصول على إعفاء خلال الربع الأول من عام 2021



وتخفف منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاء، المجموعة المعروفة باسم أوبك+، الإنتاج حالياً بمقدار 7.7 مليون برميل يوميا لدعم الأسعار مع تضرر الطلب جراء جائحة كورونا. وتعتمد إيرادات العراق على النفط بشكل شبه كلي.

ومنذ بدأ العراق تقليص الإمدادات النفطية للأسواق العالمية وصف خبراء تلك الخطوة بأنها مجازفة كبيرة خصوصاً بعد ظهور مؤشر على انحصار الصادرات نتيجة الأوضاع المالية السيئة التي تمر بها البلاد، ومدى حاجة الحكومة لتعبئة الموارد مهما كانت التكاليف من أجل إسكات غضب المحتجين على السياسات الارتجالية لإدارة أسوأ أزمة للبلد النفطية.

ويُضاف ذلك إلى تعهده بخفض 850 ألف برميل في أغسطس وسبتمبر بموجب اتفاق أوبك+ للإمدادات. وصرح في ذلك الحين في بيان مشترك مع نظيره السعودي بأن العراق ملتزم بشدة باتفاق أوبك+ وسيحقق امتثالاً بنسبة 100 في المئة بحلول أغسطس. وفي أغسطس، بلغ متوسط إجمالي صادرات العراق 2.6 مليون برميل يوميا وفقاً لما أعلنته وزارة النفط الثلاثاء، والمطالبة بالإصلاحات.



تلاشي فرص السيطرة

الإمارات وإسرائيل تطلقان لجاناً ثنائية للتعاون في القطاع المصرفي والمالي

تعزيز التعاون مع 'استثمر في إسرائيل' خلال الأشهر المقبلة لاستكشاف السبل المتاحة لتوفير أفضل الفرص للشركات من إمارة أبوظبي وإسرائيل على حد سواء.

يحرص المسؤولون الإسرائيليون على إبراز الفوائد الاقتصادية للاتفاق، الذي فور إضفاء الصبغة الرسمية عليه سيشمل ترتيبات بشأن السياحة والتكنولوجيا والطاقة والرعاية الصحية والأمن ومجالات أخرى.

ووقع عدد من الشركات الإسرائيلية والإماراتية اتفاقات بالفعل فور الإعلان عن تطبيع العلاقات.

لكتب أبوظبي للاستثمار. ومن المقرر عقد المزيد من الاجتماعات خلال سبتمبر. وقالت إيغر في البيان "المنظومة الاستثمارية الإسرائيلية تقدم فرصاً هامة لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة على صعيد الابتكار، لاسيما في مجالات علوم الحياة والتكنولوجيا النظيفية والتكنولوجيا الزراعية والطاقة".

وقال المدير العام لكتب أبوظبي للاستثمار طارق بن هندي "سيقوم فريق علاقات المستثمرين لدينا بتسهيل هذه الخطوات على امتداد المنظومة الاستثمارية في الإمارة، وننتظر قدماً إلى

للحكومة ومؤسسة "استثمر في إسرائيل"، التابعة لوزارة الاقتصاد الإسرائيلية، في بيان مشترك إنهما اتفقا على وضع خطة لتأسيس علاقات تعاون ثنائية رسمية بين الطرفين.

وقال "سيدرس الطرفان مجالات التعاون ذات المنافع المتبادلة، والاستفادة من فرص الشركات والاستثمارات بين الشركات من إسرائيل وأبوظبي، مع التركيز بشكل خاص على مجالات الابتكار والتكنولوجيا".

وعقد اجتماع عن بعد بين زيفيا إيغر الرئيسة التنفيذية لـ"استثمر في إسرائيل" ومييرة هشام الكتاب التي تدير أنشطة الترويج الدولي

الاستثمار بين الدولتين، فضلاً عن تشجيع الاستثمارات المشتركة في أسواق المال".

تعزيز التعاون في المجالات ذات المنافع المتبادلة، مع التركيز على الابتكار والتكنولوجيا

وقال إن البلدين سيتعاونان أيضاً في الخدمات المصرفية والقواعد التنظيمية للخدمات. ويشكل منفصل، قال مكتب أبوظبي للاستثمار التابع

لجنة مشتركة للتعاون في الخدمات المالية بهدف تشجيع الاستثمار بين البلدين.

وفي هذا السياق يزور وفد إسرائيلي أبوظبي في رحلة تاريخية لوضع اللمسات النهائية على اتفاق يؤسس لعلاقات مفتوحة بين إسرائيل والدولة الخليجية.

وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في البيان إن ممثلين عن الجانبين وقعوا على التفاهم.

وأضاف نتنياهو أن أحد المحاور يركز على "التعاون في مجال الخدمات المالية وإزالة الحواجز المالية أمام

القدس - وقع عبد الحميد محمد سعيد الأحمد محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ورونن بارتس مدير عام مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي مذكرة تفاهم للتعاون المستقبلي في القطاع المصرفي والمالي. واتفق الجانبان خلال لقاء جمعتهما الثلاثاء في أبوظبي على تشكيل

مجموعات عمل ولجان ثنائية لتسهيل الأعمال المصرفية بين دولة الإمارات ودولة إسرائيل، وذلك بحضور مائير بن شابات مستشار ورئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي.

وقال بيان إسرائيلي إن إسرائيل والإمارات اتفقتا الثلاثاء على تشكيل